2 الدرس الثاني	الإطار النظري للحكم الراشد في الإدارة العمومية
سلسة محاضرات الحكم الراشد في الإدارة . من إعداد الأستاذ: بن زحاف فيصل	

الفصل الأول: الإطار النظري للحكم الراشد في الإدارة العمومية

ارتبطت فكرة ومصطلح الحكم الراشد في التسعينيات من القرن الماضي بالتنمية المستدامة وانتشر هذا المصطلح بشكل واسع في الدول النامية والمنظمات الدولية، وخلصت هذه الأخيرة أن التنمية لا تتحقق في أي دولة ما لم تكرس آليات الحكم الراشد من خلال ترسيخ الديمقراطية في إدارة نظام الحكم، تحسين أداء الإدارة، إصلاح البنية الاقتصادية والاجتماعية، مشاركة المواطن في صناعة القرار وتعزيز دور المجتمع المدني في رسم إستراتيجية التنمية التي تستجيب لطموحات وتطلعات المواطنين، وترتكز على مبادئ تشمل الشفافية والمساءلة و تعزيز دولة القانون.

يعتبر الحكم الراشد حجر الأساس في تحقيق التنمية المستدامة نظرا لدوره في تحقيق ذلك التفاعل بين الإدارة، المجتمع المدني، المؤسسات الاقتصادية والمواطن والعمل معا في الشفافية والنزاهة والفعالية، المشاركة الشعبية في صناعة القرار ، حماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية، إرساء دعائم منظومة قانونية و قيمية قادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية، مكافحة الفساد والقضاء على البيروقراطية، وسنتطرق في هذا الفصل المتعلق بالإطار النظري إلى دراسة التطور التاريخي للحكم الراشد، وتعريف الحكم الراشد.

المبحث الأول: التطور التاريخي للحكم الراشد

مصطلح الحكم ذو أصل يوناني kuberman وعرف باللاتينية gubernare وكان يستخدم في الفرنسية القديمة في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة gouvernement (طريقة وفن الإدارة) وانتقل للغة الانجليزية في القرن الرابع عشر (gouvernance) ثم استخدم كمصطلح قانوني في الفرنسية سنة 1478 ليستعمل في نطاق واسع ومعبر عن عبء الحكومة سنة1679 [1]، وفي سنة 1937 ولأول مرة ارتبط مصطلح الحكم بتسيير المؤسسة الاقتصادية ونجاعتها في مقال للخبير الاقتصادي رونالد كوس الموسوم بـ" طبيعة المؤسسة" وأن المؤسسة التي تستطيع الصمود في السوق هي التي لها أنماط تسيير تسمح لها بتحقيق أرباح بأقل التكاليف[2] .

ثم برز هذا المفهوم كمصطلح قانوني في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات ، استعمله البنك الدولي سنة 1989 في تقريره عن الدول الأفريقية الذي يحمـــــــل عنوان : " **إفريقيا من الأزمة إلى النمو المستدام** " وتم وصف الأزمة في المنطقة بأزمة الحكم، حيث ربط تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في هذه الدول بكفاءة الإدارة الحكومية[3] وأرجع هذا التقرير فشل الإصلاح الاقتصادي بالدول الإفريقية إلى فشل الإدارة في تنفيذ السياسات وليس إلى فشل السياسات نفسها.

ومنذ هذا التقرير استخدمت الأمم المتحدة بعد النصف الثاني من التسعينيات من القرن الماضي الحكم الجيد Bonne gouvernance على أنه آلية لتحقيق التنمية من خلال إصلاح مؤسسات الدولة العامة والخاصة ومساءلتها، ووضع البنك الدولي معايير أساسية لضمان فعالية الحكم الراشد القادر على تحقيق التنمية المستدامة وهي أربعة معايير:

---

[1]–Lamine mandiang ; réflexions autour du concept de gouvernance, Communication présentée dans projet consolider et élargir la communication citoyenne pour une gouvernance démocratique au Sénégal, Dakar 06-09 mai 2008, p.03 cit web : https://www.yumpu.com/fr/document/read/21126676/reflexions-autour-du-concept-de-gouvernance-linformation-

[2]– أزروال يوسف، الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق دراسة في واقع التجربة الجزائرية، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق ولعلوم السياسية جامعة الحاج لخصر باتنة، 2009، ص.10

[3]– سلوى شعراوي، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع ، مجلة المستقبل العربي، العدد 294، بيروت 1999، ص.108

1- المساءلة

2- الإطار القانوني

3- الشفافية

4- الحق في المعلومات وضمان إتاحتها.

وتبنت باقي المنظمات الدولية سواء العالمية أو الإقليمية مفهوم الحكم الراشد الذي طرحه البنك الدولي، ووسعت من هذا المفهوم ليشمل المجال السياسي من خلال مطالبتها بإصلاح نظام الحكم وترسيخ الديمقراطية المبني على التعددية الحزبية، حماية الحقوق والحريات الأساسية الفردية والجماعية و استقلالية القضاء كمكونات أساسية للحكومة الرشيدة[1].

في بداية الألفية شاع استخدام مصطلح الحكم الراشد وذاع صيته وارتبط بعدة مفاهيم كالتنمية المستدامة، التحول الديمقراطي، العولمة، المجتمع المدني. ودعت المنظمات الدولية وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الدول النامية بضرورة إحداث تغييرات جوهرية في بنيتها السياسية والإدارية وإعادة صياغة أطر الحكم فيها بما يتوافق مع مكونات الحكم الراشد وأن المساعدات وتقديم القروض يتوقف على مدى استجابة الدول لتوجيهات البنك وصندوق النقد الدولي في تطبيق القواعد النموذجية للحكم الراشد.

إن هذا التطور التاريخي كشف عن نشأة الحكم الراشد الذي بدأ من تسيير المؤسسة الاقتصادية إلى ارتباطه بالتنمية في الدول الإفريقية ليتوسع ليشمل طبيعة نظام الحكم، حقوق الإنسان والحريات الأساسية، أداء الإدارة العمومية، المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية وكل المسائل المرتبطة بالتنمية المستدامة، وعلى إثر هذا التطور تشكل مدخل جديد للحكم الراشد أكثر اتساعا يرتكز على تفعيل الأطر السياسية و الإقتصادية والإدارية بين كافة شركاء التنمية المستدامة، وأصبح الحكم الراشد في هذه المدخل ليس أداة لمحاربة الفساد الإداري والمالي فقط وإنما محاربة الفساد السياسي وتعزيز المشاركة السياسية.

---

[1]–شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر (2000–2010)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.، 2012، ص.4